بالاضافة الى المساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق في المحافل الدولية

الكندري : تطوير الشبكة المعلوماتية للبرلمانات الخليجية يساهم في سد النقص التشريعي و الإداري

■ استحداث نظام الاجتماع عن بعد في حال صادف هناك جلسات للدول الاعضاء في نفس اليوم

■ توجيه رسالة تعزية واستذكار لمواقف رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي إلى الرئيس مرزوق الغانم

علام الكندري

اكد الأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري امس على اهمية تطوير الشبكة المعلوماتية للبرلمانات ومجالس الشورى والوطني والامة والنواب بدول مجلس التعاون الخليجي للمساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق في المحافل الدولية.

وقال الكندري في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب ترؤسه وفد دولة الكويت في الاجتماع السنوي ال18 للامناء العامين لمجالس الشورى والوطني والامة والنواب بدول مجلس التعاون انه يمكن الاستفادة من تطوير تلك الشبكة لسد النقص التشريعي او الاداري والاستفادة من الخبرات المتبادلة.

وبين ان الامناء العامين لمجالس الشورى والوطني والامة والنواب بدول المجلس لديها برنامج تدريب لموظفيها بشكل دوري من خلال الاتفاق بين خمس دول على تحديد وقت معين باعداد محددة من الامانات لتدريبهم عمليا من خلال مزاولتهم العمل مع برلمان الدولة السادسة.

واشار الى استحداث نظام الاجتماع عن بعد بين الامناء العامين لمجالس الشورى والوطني والامة والنواب بدول المجلس عن طريق الاتصال المرئي مشيرا الى ان النظام يساهم عقد الاجتماعات بشكل مكتمل في حال صادف هناك جلسات للدول الاعضاء في نفس يوم الاجتماع.

وقال ان الاجتماع ال18 استكمل خلال جلساته الذي استمرت يومين جدول الاعمال وناقش التقارير الدورية للجان العاملة في الامانات العامة لبرلمانات ومجالس الشورى والوطني والامة والنواب بدول المجلس لاسيما لجنة التنسيق والمتابعة ولجنة التطوير والتدريب وتبادل المعلومات.

واضاف ان الامناء العامين بحثوا الموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع والذي جاء بعنوان (تعزيز الثقافة البرلمانية والقانونية لدى العاملين في الامانات العامة للمجالس التشريعية الخليجية) مبينا انه تم التوصل الى صيغة نهائية لهذا الموضوع على ان توافي كل امانة عامة خليجية صياغة التوصيات واعادة ارسالها للامانات العامة مرة اخرى.

وذكر ان الاجتماع اتفق على اختيار موضوع رئيسي للاجتماع القادم المزمع عقده بدولة الكويت بعنوان (دور الدبلوماسية البرلمانية في علاقات البرلمانات مع دول العالم) اضافة الى الموضوعات التي ستكون على جدول الاعمال.

وقال ان الاجتماع وافق ايضا على توجيه رسالة تعزية واستذكار مواقف رئيس مجلس الامة السابق جاسم محمد الخرافي لرئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ورسالة مماثلة لذويه.

وتقدم الكندري بالشكر لدولة قطر ولرئيس مجلس الشورى القطري محمد بن مبارك الخليفي على رعايته الكريمة للاجتماع ولامين عام مجلس الشورى القطري فهد بن مبارك الخيارين على حسن التنظيم والاستقبال وكرم الضيافة.

وضم وفد الامانة العامة لمجلس الامة الكويتي برئاسة الكندري كلا من الامين العام المساعد للمعلومات والتدريب سليمان احمد السبيعي ومدير ادارة المراسم والعلاقات العامة جمال خليفة الدغيشم ومدير الادارة القانونية عصام عبدالله العصيمي وباحث قانوني اول حنان عبدالله الدغيشم

يجرى العمل حاليا على تفعيل الجوانب الاجرائية والقانونية وسن التشريعات المتعلقة بها

الصحة: تطبيق قانون مكافحة التدخين قريباً

قال وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الصحة العامة الدكتور قيس الدويري امس إن البنود المتعلقة بمكافحة التدخين ضمن قانون حماية البيئة الجديد سيتم تطبيقها قريبا حيث يجرى العمل حاليا على تفعيل الجوانب الاجرائية والقانونية وسن التشريعات المتعلقة بها وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة ووزارات الداخلية والعدل والصحة.

وقال الدويري في تصريح صحافي على هامش افتتاحه فعاليات اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ والذي يقام تحت شعار (لنعمل سويا من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ) أن القانون الجديد يحمل عقوبات مغلظة على المنشآت والمؤسسات والأفراد مؤكدا ان الوزارة تعمل جاهدة لمكافحة ظاهرة التدخين لآثارها الصحية المدمرة وباعتبارها بداية لطريق الإدمان.

وشدد على اهمية تضافر الجهود لمنع انتشار هذه الظاهرة لاسيما وأن الإحصائيات الأخيرة بينت ارتفاع نسب التدخين بين الشباب والنساء مشيرا إلى اتباع مجموعة من الإجراءات لمكافحته منها زيادة الضرائب على التبغ ووضع الملصقات والعبارات التحذيرية على منتجاته فضلا عن تشديد الرقابة لمنع تهريبه عبوات السجائر كونها بعيدة عن الرقابة والمعايير.

وكان الدويري قد أكد في كلمة القاها نيابة عن وزير الصحة الدكتور علي العبيدي خلال الافتتاح حرص وزارة الصحة على مشاركة العالم الاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ بمراجعة كافة الأنشطة والبرامج المعنية بمكافحة وتعاطيه نظرا لآثاره المدمرة على الصحة.

وقال ان الكويت حريصة على نجاح المبادرات العالمية وتفعيل المواثيق الدولية باعتبارها عضو في الاتفاقية الاطارية لمكافحة التبغ وأحد اوائل الدول الموقعة على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ فضلا عن جهودها المستمرة في دعم العمل الوطني والخليجي والدولي من اجل تسريع وتيرة التصديق على هذا البروتوكول المكمل للاتفاقيات الاطارية.

واوضح الدويري ان التدخين يتسبب في قتل ستة ملايين نسمة كل عام 600 الف منهم من غير المدخنين الذين يتعرضون إلى التدخين السلبي محذرا في الوقت ذاته من تزايد معدلات التدخين في الكويت لاسيما بين فئة الشباب والتي وصلت نسبتها إلى 25 في المئة بين الذكور و 5.8 في المئة بين الاناث.

من جانبها قالت مقرر البرنامج الوطني لمكافحة التبغ الدكتورة حمدية الفضلي في كلمة خلال الافتتاح إن قانون حماية البيئة الجديد والصادر عام 2014 يساعد على مكافحة التدخين إذ يأخذ بالاعتبار القوانين والقرارات الصادرة في مجال مكافحة التدخين واهمها قانون 15 لسنة 1995.

واوضحت الفضلي أن القانون الجديد حدد غرامة على التدخين في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة ووسائل النقل العام لاتقل عن 50 دينارا ولاتزيد عن 100 دينار فيما يعاقب المدير المسؤول عن المنشأة المخالفة بغرامة لا تقل عن 1000 دينار ولا تزيد على 5 آلاف كما تم فرض غرامة مالية لا تقل عن 50 الف دينار ولا تزيد على 200 الف لمن خالف بنود حظر الدعاية والاعلان لمنتجات التبغ.

واشارت إلى أن القانون منح العاملين في الهيئة العامة للبيئة الضبطية القضائية لضبط المخالفات المتعلقة بالتدخين والإعلان عن السجائر كما نص على انشاء وحدة عسكرية متخصصة تابعة لوزارة الداخلية تسمى (شرطة البيئة) تعنى بمتابعة تطبيق القوانين والاشتراطات البيئية كما تعمل على دعم اعمال الضباط القضائيين التابعين للهيئة العامة للبيئة.

تمات

رؤية إسلامية

وجدد دعمه الكامل لقضية فلسطين والقدس الشريف ودعم الحقوق الشرعية لابناء الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق تقرير المصير والعودة ، مؤكدين ان السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط مرتكز على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 ، بما فيها الجولان العربي السوري والاراضي اللبنانية المحتلة ، وايضا اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وايجاد حل منصف لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

واعرب عن دعمه لاعادة طرح مشروع جديد امام مجلس الامن لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية ، وإيجاد تسوية نهائية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة كما شجبوا وادانوا السياسات المتعجرفة التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية ، وذلك عبر حصارها لقطاع غزة وبناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية ، وتوسعة جدار الفصل العازل وتهويد القدس العربي ومسعاها لان تكون دولة يهودية.

وعبروا عن تاييدهم للمساعي والاجراءات التي قامت بها دولة فلسطين للانضمام الى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية.

كما عبر عن بالغ تقديرهم لجهود الامين العام للمنظمة في حشد الدعم للقضية الفلسطينية وترحب بزيارات فرق الاتصال الوزارية بشان مدينة القدس الشريف للعديد من الدول المؤثرة من اجل دعم ايجاد حل عادل شامل للقضية الفلسطينية.

واكد تقديرهم للجهود «التي ما فتئ الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس ببذلها من اجل حماية القدس الشريف ودعم صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسية وصيانة تراثها الاسلامي».

كما اكد المجلس على الالتزام بامن واستقرار اليمن ودعما للشرعية المتمثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي واستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الامن 2216 والقرارات ذات الصلة.

واشاد بنتائج مؤتمر الرياض «من اجل انقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية»،الذي عقد خلال الفترة من 17 - 19 مايو 2015 بمشاركة واسعة من كافة القوى والمكونات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمراة واصدار وثيقة الرياض وفقا للاهداف التي حددها الرئيس اليمني في خطابه الى خادم الحرمين الشريفين وهي «المحافظة على امن واستقرار اليمن وفي اطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها وعدم التعامل مع ما يسمى بالاعلان الدستوري ورفض شرعيته واعادة الاسلحة والمعدات العسكرية الى الدولة وعودة الدولة لبسط سلطتها على كافة الاراضي اليمنية والخروج باليمن الى بر الامان بما يكفل عودة الامور الى نصابها وان تستانف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وان لا يصبح اليمن مقرا للمنظمات الارهابية والتنظيمات المتطرفة كما ندعو كافة المكونات السياسية اليمنية الى سرعة الاستجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي باستئناف الحوار مع كافة الفرقاء.

واكدوا على ما ورد في البيانات الصادرة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الاسلامي على المستوى الوزاري «15 فبراير 2015 – جدة» وعن البيانات الصادرة عن الاجتماعات الاستثنائية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في 21 يناير 2015 – 7 فبراير 2015 1- 4 فبراير 2015 » بشان الاوضاع الخطيرة في الجمهورية اليمنية وقرار القمة العربية ال26 «29 مارس 2015» وبيان البرلمان العربي في 17 فبراير 2015.

ورحبوا بعملية اعادة الامل للنهوض باليمن واعادة اعماره ، معربين عن عميق تقديرهم لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود ، في انشاء مركز موحد لتنسيق وتقديم المساعدات للشعب اليمني «وتحث كافة الدول بما فيها دول المنظمة والمنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بما فيها الهيئات التابعة لمنظمة التعاون الاسلامي العاملة في المجال التنموي وفي المجال الانساني الى تقديم المساعدات وتبني برنامج دولي للدعم الاقتصادي والتنموي الشامل لاعادة بناء اليمن».

ودعا المجلس في «اعلان الكويت» المجتمع الدولي الى موقف حازم تجاه وقف العنف وما يرتكب من تدمير متواصل للبنية التحتية السورية ، وكذلك الوقف الفوري لسفك الدم السوري وازهاق الارواح ، مؤكدا على الحقوق المشروعة للشعب السوري ودعم الحل السياسي القائم على قرارات مؤتمر «جنيف1».

كما دعا جميع الأطراف المعنية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 2139 ورقم 2165 وكافة القرارات ذات الصلة مثمنا استضافة دولة الكويت للمؤتمر الأول والثاني والثالث على التوالي لدعم الوضع الانساني في سوريا.

واكد على أن محاربة الارهاب والتطرف الديني لا يكون بالصراع مع الاسلام ذلك الدين القيم وبالترويج بمفهوم «الاسلاموفوبيا» ، بل من خلال التعاون الرحب وفتح الحوار واستمرار التواصل مع المجتمعات الأخرى ونبذ الأفكار الهدامة التي تدعو الى العنف والكراهية ، والتأكيد أن فكرة والتسامح بين الشعوب هي ضرورة انسانية بالمقام الأول تحض عليها الأديان السماوية.

واكد المجلس على ضرورة تضافر الجهود لتعزيز التعاون بين شعوب الدول الأعضاء في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والتنموية ومحاربة الفقر مشيدا في هذا الإطار بالأدوار التنموية التي تضطلع بها دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم المساعدات التنموية للدول التي عانت من مشاكل تنموية.

ورحب بنتائج اللجنة التنفيذية لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي «15 فبراير 2015 – جدة» والمؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي «22 فبراير – مكة المكرمة» مؤتمر القمة العالمية الأولى حول مكافحة التطرف العنيف «واشنطن – فبراير 2015» التي تاتي تعزيزا للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين دول العالم مطالبا بضرورة تضافر الجهود الدولية والتنسيق الفكري والأمني والعسكري لمواجهة التطرف والإرهاب بكل حزم وقوة.

كما رحب بقرار مجلس الأمن رقم 2199 «فبراير 2015» الذي صدر بالإجماع تحت الفصل السابع القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين.

ودان المجلس الأعمال الإجرامية الوحشية والبشعة التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية بمختلف أطيافها بما فيها تنظيمات «داعش » و«القاعدة» و«جبهة النصرة» الإرهابية ضد الأبرياء معتبرا أن تصاعد العنف والجرائم الإرهابية يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وجدد تضامنه مع مالي وأفغانستان والصومال والسودان وساحل العاج واتحاد جزر القمر وجيبوتي والبوسنة والهرسك وكذلك شعوب جامو وكشمير والقبرصي التركي وكوسوفو في طموحاتها الرامية إلى تحقيق الحياة السلمية والآمنة والمتقدمة.

وجدد المجلس التهنئة الخالصة لسمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد ، بمناسبة تسمية دولة الكويت مركزا للعمل الإنساني وتسمية سموه قائدا للعمل الإنساني والتي تأتي ترجمة لدور دولة الكويت على الصعيد الإنساني والتنموي.

من جهته أكد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ان مباحثات ومناقشات اجتماع الدورة ال42 مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ، عكست ما تأمله الشعوب الإسلامية من تنمية وتطور ، والمحافظة على ما أنجز من مكتسبات طيلة مسيرة عمل المنظمة.الجلسة الختامية لأعمال الدورة ال 42 لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الاسلامي الذي عقد في دولة الكويت خلال الفترة من 27 الى 28 مايو 2015.

وقال الشيخ صباح الخالد في كلمة له خلال ترؤسه الجلسة الختامية للدورة أمس

، ان الدورة التي عقدت على مدى يومين تحت شعار «رؤية رؤية مشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب» سارت اعمالها في اجواء عكست الروح الأخوية التي تربط الدول الاعضاء وتضامنها ، وايمانها بوحدة العمل الإسلامي والمصير المشترك والمحافظة على مصالح دول المنظمة.

أضاف ان المناقشات والمباحثات دارت بشكل بناء ، اذ تناولت كل القضايا المطروحة على جدول الاعمال ، مشيرا الى ان مداخلات وكلمات رؤساء الوفود المشاركة ، وما تضمنته من عناصر وموضوعات مهمة تناولت بالتشخيص والتحليل الاوضاع والمستجدات المتسارعة التي يشهدها العالم الاسلامي ووضع الحلول الناجعة والملائمة لها.

واوضح ان المباحثات اتت بما ينسجم مع أهداف منظمة التعاون الاسلامي الرامية الى دعم اواصر الأخوة والتضامن وصون المصالح المشتركة ، وتعزيز قيم الدين الإسلامي الحنيف الداعي الى الانفتاح والاعتدال والتسامح والرافض للعنف والتطرف والطائفية.

واعرب الخالد عن امله أن تاخذ القرارات والتوصيات الصادرة في الدورة طريقها نحو التنفيذ الكامل والمتابعة المتواصلة لها وتدعم شتى الجهود الهادفة الى تحقيق مصالح الشعوب وتقدمها ونصرة قضاياها.

وأكد التزام الكويت بما رسمته من نهج بناء في كل رئاساتها للمؤتمرات الإقليمية والدولية من المحافظة على الزخم والدفع المطلوبين للقرارات الصادرة ، لافتا الى انها ستواصل في هذا الصدد وخلال فترة رئاستها العمل على متابعة تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن هذه الدورة ، بالتعاون والتنسيق مع الدول الاعضاء والامانة العامة للمنظمة.

واضاف انه «اتساقا مع ذلك ستستمر الكويت أيضا في نهجها الذي تحركه قناعتها في دعم كافة القضايا الاسلامية في المحافل والمنتديات الدولية بما يخدم مصالح شعوبنا ومقدراتها».

ولفت الى انه في هذا الاطار يبرز موضوعا يحتل صدارة اهتمامات الدول الاسلامية والذي «اشار اليه حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، في كلمته السامية في افتتاح اعمال الدورة وهو ضرورة العمل سويا لمواجهة التحديات والظروف السياسية والامنية الدقيقة التي تواجه العالم بشكل عام ، وتشكل تحديات لأمتنا الاسلامية بشكل خاص».

واقاد بان من أهم هذه التحديات تفشي ظاهرة الارهاب واستئصال مسبباته ، مبينا انها ظاهرة خطيرة تلقي بتداعياتها الكارثية على امن واستقرار الدول ومستقبل ورخاء الشعوب ، وتتطلب من الجميع مزيدا من التعاون من اجل مكافحة التطرف والاحتقان الطائفي والعمل على تحصين الاجيال من الوقوع في آتونهما المدمر.

العمير : أرباب

أضاف : «إننا منذ قدومنا على سدة الوزارة و مؤسسة البترول وشركاتها التابعة ارتعدت فرائص الخصوم وأرباب المناقصات المليارية ، خوفا على مصالحهم التي لا يريدون أن تصل إليها يد الإصلاح والمحاسبة ومعالجة الاخطاء والملاحظات التي سطرها ديوان المحاسبة ، لذا ووصفوا قدومنا إلى القطاع النفطي بانه غير مرحب به منذ اليوم الأول ، وحاولوا إثارة النقابات و العمال عدة مرات ، وزعموا أننا قادمون لانتزاع حقوقهم ومزاياهم ، لكن وعي الاتحاد والنقابات الرئيسية فوتت الفرصة على المغرضين».

واستطرد وزير النفط قائلا : «لذلك لا غرابة أن نتجدد هذه المناحة نتيجة تغيير أجريناه بمجلس إدارة المؤسسة لتحقيق التكامل المتوازن ، بإشراك أجهزة الدولة ذات العلاقة بمجلس الإدارة والاستفادة من خبرات بعض المتقرغين ، ومارسنا حقنا الدستوري و عرضنا اقتراحنا على مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا ، ونبين للخصوم و للمحرضين أننا عملنا وفق الإطار الدستوري وما نصت عليه القوانين واللوائح لم نتجاوز في هذا الموضوع إلا أهواءهم الباغية و خوفهم على مصالحهم العاتية» .

وذكلا العمير أن «بعض الأقلام المسمومة و الألسنة الموبوءة وقد تداعت باتهامنا بأبشع الإتهامات باننا نعمل وفق أجندة حزبية و دوافع انتخابية ، و بحمد الله هم أعلم الناس أننا لم نكن يوما ننتهج هذا النهج ، ولم نكن نهدف خلال مسيرتنا النيابية و الوزارية إلا على استقرار الوطن و تطبيق القانون ومخاصمة الباطل أينما كان قربه أو بعده ، لذلك نتحدى أوكارهم و مخابراتهم و فرق استشعارهم أن يبرزوا دليلا واحدا على أنني عينت أو رفعت درجة أو قمت بترقية أحد المقربين أو المفاتيح كما زعموا ، أو عينت مكتبي بكافة الجهات التابعة لي، هذا التحدي نضعه أمام الشعب الكويتي كي يتبين الخبيث من الطيب، و يعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» .

أضاف أنهم رددوا نبرة دع ما للقيصر للقيصر فطالبوا أن نترك الأمور على ماهي عليه ، بل و ترفع الدولة يدها عن القطاع النفطي و مقدراته، فهذا كعشم ابليس بالجنة، فلن نستجيب لمطالبهم ولا مطامعهم ، فنحن لانستمد إشرافنا وصلاحياتنا منهم بل من الثقة التي أولانا إياها صاحب السمو حفظه الله ورعاه ، ومن الشعب الذي اختارنا ممثلين عنه تم من أحكام الدستور و القانون، وهل يعقل أن نرفع أيدينا لتظل أيديهم ممدودة ترتع بالقطاع النفطي و تكبده الخسائر و المآسي؟ بل عليهم هم أن يرفعوا أيديهم وينأوا بمصالحهم عن شريان قوت الشعب و موارد الدولة، وسوف نمنع و نرفع كل يد فاسدة طالما أننا مؤتمنين على هذا المرفق» .

وحول ما أثير عن امتناعه عن تزويد لجنة التحقيق البرلمانية بأسماء النواب قال العمير : لأن لجنة التحقيق أعمالها سرية ولم يصدر للآن تقرير ، فسوف نؤجل تفاصيل ردنا على اتهامي بامتناعي تزويدهم اسماء النواب لحين صدور التقرير

في سياق ذي صلة قال النائب د. عبد الحميد دشتي :

ان القيادة السياسيه والحكومة والمجلس مطالبون بالتصدي لتسلط القيادات النفطيه الحاليه وهيمنتهم على القطاع ، موضحا ان مايقوم به بعض القيادات النفطية من تعريض المصالح العليا للبلاد للخطر والتفريط في مصادر ايراداتنا النفطية والتهديد بالاستقالة ،جرائم امن الدوله ولذا فان سمو رئيس الحكومة وحكومته ورئيس مجلس الامة والأعضاء مطالبون بالتداعي لاجتماع فوري للوقوف على تفاصيل ما يحدث في القطاع النفطي وبحثه مع الوزير فمقدرات شعبنا وثروات الامه مهددة بالضياع بسبب تسلط وسوء ادارة من عينهم الوزير السابق للنفط وهو مستقيل انتقاما من الكويت واهله .

الصالح لـ « الميزانيات»

هذه القضية ، مشيرا الى ان الوزير الصالح ابلغ اللجنة ان هناك اعتمادات مالية في ميزانية كل وزارة مخصصة لتوظيف البدون على بند المكافاة وان الوزارات المعنية لم تطلب اية زيادات جديدة لهذه لميزانية هؤلاء .

مدني : رئاسة

الختامية للدورة أمس ، انه «سيكون من مهامنا الاولى النظر والعمل الجاد والسعي الدؤوب على تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري ، اضافة الى ما تم ذكره في المداخلات ، حتى وان لم تتضمنها بصورة مباشرة القرارات الصادرة من المؤتمر».

واعرب عن الامل في مشاركة جميع الدول الاعضاء في الجلسة الاستثنائية الخاصة لمناقشة ملف اليمن في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة التي ستعقد في مقر المنظمة بمدينة جدة يوم 16 يونيو المقبل.

وعبر عن ترحيب الامانة العامة للمنظمة بطلب كمبوديا الانضمام كعضو مراقب في المنظمة وكذلك تجديد جنوب افريقيا لطلبها الانضمام كعضو مراقب بالمنظمة مشيرا الى ان الطلبان سيخضعان للاجراءات النظامية وسيتم عرضهما على الجلسة الوزارية المقبلة في طشقند.

مونديال قطر

كان الزلزال إحتجاز 6 من مسؤولي الاتحاد، المعروف باحرف FIFA اختصاراً، مطلوبين من القضاء الأميركي بتهم الفساد المتنوع. أما «الارتدادية» التي تلته، فكانت قراراً اتخذه مكتب المدعي العام السويسري بفتح قضية جنائية بشأن ملفي استضافة مونديال 2018 في روسيا وآخر في 2022 بقطر. للشك بما سماه «غسل أموال وخيانة عامة» سيتم التحقيق في ملابساتها «مع 10 اشخاص شاركوا بالتصويت على استضافة المونديالين، وهم أعضاء باللجنة التنفيذية للاتحاد». وهذه أسوأ من الزلزال نفسه.

المحتجزون، ممن تم اعتقالهم باكرا وهم في غرفهم بفندق في مدينة زيوريخ «لأن بعض المخالفات التي حصلت كانت على الأراضي السويسرية» على حد ما أشار إليه وزير العدل السويسري، رفضوا تسليمهم إلى الولايات المتحدة، لذلك ستطلب وزارة العدل السويسرية من نظيرتها الأميركية «تقديم طلبات التسليم رسميا في مدة أقصاها 40 يوماً» وفقا لما بثته الوكالات من تصريح الوزير، المستند فيما قال إلى ما تنص عليه معاهدة تبادل المطلوبين بين البلدين.

مقتل جنديين

استهدف الجنود، صباح أمس الأول الأربعاء، اثناء قيامهم بمهماتهم في أحد المواقع الحدودية المتقدمة بظهران الجنوب.

وأوضح أن الهجوم أسفر عن «استشهاد كل من الجندي مفرح يحيى سويد القحطاني، والجندي فهد علي محمد حمزة، وإصابة خمسة من زملائهما نقلوا إلى المستشفى لتلقي العلاج».

وتكرر، خلال الأسابيع الماضية، قصف مسلحي الحوثي لمناطق جنوبي المملكة خاصة نجران، ما أدى لسقوط قتلى وجرحى مدنيين أيضا، وتوعدت قوات تحالف إعادة الأمل الذي تقوده السعودية بـ«الرد وتدفيع الحوثيين ثمن ذلك» وذلك على لسان المتحدث باسم قوات التحالف أحمد عسيري.

يُشار إلى أن قصف الحوثيين للأراضي السعودية أسفر، مطلع الشهر الجاري، عن مقتل أربعة مدنيين وقائد دورية أمنية بمنطقة نجران.

وكانت السلطات السعودية أخلت قرى قريبة من الحدود، بعد تكرار استهدافها من قبل الحوثيين، وهو ما حد من النتائج المترتبة على القصف الحوثي